مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات
اسم الكاتب: م. نوار جليل هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6912
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 17:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات

المدرس
نوار جليل هاشم (*)

المقدمة

تعد قضية المياه من القضايا المهمة والرئيسة المشتركة بين الدول الثلاث العراق وسورية وتركيا ، ودائما ما كانت مصدرا للنزاع بين هذه الدول وفي العديد من المناسبات كادت أن تؤدي إلى حدوث صدام مسلح بينهم .

يعد نهرا دجلة الفرات من أهم المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها كل من العراق وسوريا في الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية ، وقد قامت تركيا بإنشاء سدود كثيرة على النهرين مما سيؤدي إلى انخفاض مناسيبهما فضلاً عن ارتفاع عدد السكان والتلوث البيئي الحاصل كل هذه الأمور ستؤدي في المستقبل إلى وجود حالة من التوتر بين البلدان ما لم يتم إيجاد حلول سريعة لها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المياه دائما ما تكون عاملا للصراع نتيجة للندرة التي تمر بها الدول بسبب ارتفاع عدد السكان والتلوث إضافة إلى عدم الاستخدام المنصف والمعقول لدول المنبع وعدم وجود اتفاقات ملزمة بين دول الحوض لتحديد الطلب على المياه في دول الحوض.

هدف البحث:

يرمي البحث للوصول إلى ان مصادر المياه العذبة يمكن أن تكون عاملا للتعاون بدل أن تكون دافعا للصراع عن طريق عقد الاتفاقيات بين دول الحوض فضلاً عن إمكانية الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين الدول المعنية .

منهجية البحث:

تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي عن طريق تحليل الطلب على المياه في كل من العراق وسورية والعجز المائي المتوقع في المستقبل وتحليل دوافع الصراع ومحفزات التعاون في دول الحوض.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة محاور وهي:

- المحور الأول :الميزان المائي لدول الحوضين.
- المحور الثاني: الطلب على المياه في العراق وسورية.
- المحور الثالث : مستقبل الصراع والتعاون على المياه في دول الحوضين.

(*) **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**

المحور الأول: الميزان المائي لدول الحوض

اولا– الميزان المائي العراقي:

يعتمد الميزان المائي العراقي بصورة أساسية على المياه السطحية ، فقد بلغت الإيرادات السنوية لنهر دجلة (١٨،٥٠٠) مليار م^{3}في حين بلغت الإيرادات السنوية لروافده (٢٦،١٠٠) مليار م^3 وبإضافة كمية الإيرادات للروافد يكون المجموع الكلي لنهر دجلة (٤٤،٦٠٠) مليار م^3 وبلغت الإيرادات السنوية لنهر الفرات (٢٠،٦٠٠ مليارم^3)[1]، وبذلك يكون مجموع المياه السطحية في العراق (٦٥،٢٠٠) مليار م^3 ، أما بالنسبة للمياه الجوفية فقد بلغ الخزين المتجدد من المياه الجوفية (٣،٤٦٠) مليارم^3 ، في حين بلغ الخزين الثابت القابل للاستثمار (٢،٩٦٥) مليارم^3 وبلغ الخزين الاستثماري (٦،٤٢٥ مليارم^3) [2]، وبذلك يبلغ مجموع إيرادات العراق المائية حوالي (٦٨،١٦٥مليار م^3) أما بالنسبة إلى مياه الأمطار فيقدر إجمالي ما يسقط من أمطار فوق العراق بنحو ٥٠–٦٠ مليارم^3 بحسب غزارة التهاطل في الموسم المطري ، ويفقد القسم الأكبر منه بالتبخر والتسرب ، خصوصا إن موسم الجفاف في العراق طويل يصل إلى نحو ٨ أشهر ، ترتفع خلاله معدلات التبخر في وسط وجنوب وغرب العراق بحيث تصل إلى نحو ١٥ ملم يوميا [3].

جدول رقم (١)

الأنهار الرئيسة وروافدها على مستوى العراق

الأنهر الرئيسة	الروافد	المنبع	الموقع	المحافظات التي يمر بها
نهر دجلة	الخابور الزاب الكبير الزاب الصغير العظيم ديالى	ينبع من بحيرة وان من المرتفعات الجنوبية الشرقية من تركيا تركيا+ العراق تركيا+ العراق إيران + العراق العراق إيران + العراق	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي عند منطقة فيشخا بور ويتجه نح الجنوب الشرقي	دهوك ، نينوى، بغداد صلاح الدين ، واسط ميسان ، البصرة
نهر الفرات		يتكون من رافدين هما فرات صو ومراد صو في المرتفعات التركية كما تصب فيه عدد من الفروع داخل الأراضي السورية	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي الغربي عند مدينة حصيبة ويتجه نح الجنوب الشرقي	الانبار ،بابل ،كربلاء النجف ،القادسية ذي قار ، البصرة

المصدر : تقرير مؤشرات الموارد المائية في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الزراعي ،٢٠٠٧، ص٣.

[1] **تقرير مؤشرات الموارد المائية في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الزراعي ،٢٠٠٧، ص١.**

[2] **المصدر نفسه ، ص٢**

[3] **منذر خدام، الأمن المائي العربي (الواقع والتحديات)، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٧٧– ١٧٨.**

جدول رقم (٢) الإيراد السنوي لنهري دجلة والفرات

النهر	الرافد	الإيراد السنوي مليار م٣
دجلة الرئيس*	الخابور	١٨،٥٠٠
	الزاب الكبير	٢،١٠٠
	الزاب الصغير	١٣،٥٠٠
	العظيم**	٥،٦٠٠
	ديالى	٠،٨٠
		٤،١٠٠
مجموع إيراد نهر دجلة وروافده		٤٤،٦٠٠
الفرات		٢٠،٦٠٠

- **الإيراد السنوي لنهر دجلة الرئيس يمثل كمية المياه الواردة إلى العراق عند الحدود التركية.**

** **الإيراد السنوي لنهر العظيم من داخل العراق فقط والبقية من المنبع إلى المصب في نهر دجلة.**

المصدر : تقرير مؤشرات الموارد المائية في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الزراعي ،٢٠٠٧، ص٤.

جدول رقم (٣) المياه الجوفية على مستوى العراق*

المنطقة	المساحة كم٢	الخزين المتجدد** مليار م٣/ سنة	الخزين الثابت القابل للاستثمار * مليار م٣/ سنة	الخزين الاستثماري** مليار م٣/ سنة
المنطقة المتموجة	٣٨٩٦٢	٢,٠٧٧	٠,٩٨٣	٣,٠٦٠
منطقة الجزيرة وشمال السهل الرسوبي	٢٢١٢٥	٠,٤٥٣	٠,٣٩٢	٠,٨٤٥
المنطقة الصحراوية	١٦٨٠٠٠	٠,٩٣٠	١,٥٩٠	٢,٥٢٠
المجموع	٢٢٩٠٨٧	٣,٤٦٠	٢,٩٦٥	٦,٤٢٥

المصدر : تقرير مؤشرات الموارد المائية في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الزراعي ،٢٠٠٧، ص٥.

***علما بان المعلومات أعلاه تشمل المياه الجوفية ذات الملوحة التي تقل عن ٤٠٠٠ملغم في اللتر وان ما يزيد عن هذا المعدل غي صالح للاستخدام.**

** **الخزين المتجدد : يعني كمية المياه الداخلة إلى المكمن الجوفي عن طريق تغذيته الطبيعية من مياه الأمطار او الأنهار أو أي أجسام أو مسطحات مائية فضلا عن التغذية الاصطناعية بحسب نسبة كمية المياه المغذية للمكمن في وحدة الزمن والخزين الثابت القابل للاستثمار :يعني كمية المياه الجوفية المتواجدة في طبقات المكمن الجوفي ، والخزين الاستثماري : يعني كمية المياه المحددة المسحوبة من المكمن دون الإضرار بخزينه الثابت.**

خارطة رقم (١) نهري دجلة والفرات

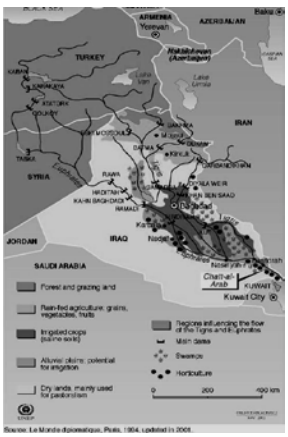

ثانيا – الميزان المائي السوري :-

تعد سوريا أفقر دول حوض الفرات بالمياه ، اذ يقدر مجموع مواردها المائية السطحية والجوفية بـ(١٠،٣٦٧ مليار م^3) [٤] سنويا – ما عدا حصتها من مياه نهري دجلة والفرات – بينما تقدرها مصادر أخرى ب (٩،٩ مليارم^{3}سنويا) [٥]، وتقدر جميع الموارد المائية السطحية فقط في سوريا ب(١٦،٣٧٥ مليارم^3 /سنة) [٦]، بينما يقدرها البعض الأخر بـ(١٧،٢٠٠ مليارم^3/سنة) [٧].

أما بالنسبة للموارد الجوفية فطبقاتها الكاملة تنتشر في جميع مناطق سوريا وهي تشكل طبقات جيولوجية مختلفة، غير إن التقديرات المتعلقة بالمياه الجوفية المسحوبة تختلف وتتباين كثيرا، فالباحث نبيل السمان يقدرها بين (٢،١-٣،١ مليارم^3) [٨]، أما الدكتور مخيمر فيقدرها بنحو (٢ مليار م^3) [٩]، بدوره الباحث عبد الله مرسي العقالي فيقدرها بنحو (٣ مليارات م^3) [١٠]، بينما يقدرها البعض الآخر بـ (٣،٩٢٧مليارم^3) [١١]، بينما تقدرها الاسكوا بـ (١٠،٥مليارم^3) [١٢].

أما الأمطار في سوريا فإنها تتصف بعدم الثبات واختلاف كمياتها الهاطلة بحدود كبيرة بسبب التفاعلات المورفولوجية فهي بين ١٦٠٠-٢٠٠ مم في منطقة الساحل السوري، وهي اقل من ١٠٠ مم في منطقة الحماد وفي البادية السورية ، كما تختلف الكميات في المنطقة الواحدة من سنة إلى أخرى [١٣]، لذلك تقدر كمية الأمطار التي تسقط على سوريا بنحو ٤٥ مليار م^3 يضيع ثلثاها بالتبخر [١٤].

ثالثا –الميزان المائي التركي:

تعد تركيا من الدول الغنية بالمياه ، فتقدر كمية المياه السنوية الجارية فيها بنحو ١٨٦مليارم^3 ، يمكن استخدام ١١٠مليارم^3 منها ، فيما تقدر مصادر أخرى المياه التركية حوالي ١٩٦ مليار م^3 بما في ذلك مياه نهري دجلة والفرات ، إلا أن تركيا لا تستهلك سوى ٩٥ مليارم^3/ سنة من تلك الموارد [١٥]، ويبلغ متوسط المياه الجوفية في تركيا حوالي ١٨ مليارم^3/سنة ، ويبلغ معدل الهطول المطري فيها حوالي ٥١٠ مليارم^3/سنة.

---

[٤] **عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٩٦.**

[٥] **المصدر نفسه، ص٩٦.**

[٦] **– تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص١١٦.**

[٧] **حسان غانم : الوضع المائي في سوريا واقع وتحديات ، منشور على موقع الحوار المتمدن ، العدد١٤٤٥ في ٢٠٠٦/١/٢٩.**

[٨] **منذر خدام ، المصدر السابق ،ص ١٥٣.**

[٩] **سامر مخيمر ، خالد حجازي : أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة) ،سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦، ص٦٤.**

[١٠] **منذر خدام ، المصدر السابق ،ص ١٥٤.**

[١١] **موقع المجلس الوطني الكردستاني في سوريا ،٢٠٠٨.**

[١٢] **تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا ، المصدر السابق ، ص١٤٦.**

[١٣] **محمود الأشرم: اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٢١٦.**

[١٤] **عبد العزيز شحاذة المنصور، المصدر السابق ،ص ٩٧.**

[١٥] **المصدر نفسه ، ص١٠٩-١١٠.**

جدول رقم (٤)

مقارنة المعطيات المائية والسكانية لدول الحوضين

وجه المقارنة/ الدولة	تركيا	سوريا	العراق
عدد السكان عام ٢٠٠٨	٧٥,٦٥٩	١٩,٥	٣٠,٥
معدل النمو السنوي %	١,٢	٢,١٥	٣
مساحة الحوض وطول النهر طول نهر الفرات(كم)	١٢٣٠	٧١٠	١٠٦٠
النسبة المؤية لطول النهر في الدولة الى مجمل طول النهر	٤١	٢٤	٣٥
مساحة الحوض(ألف كم٢)	١٢٤٣٢٠	٧٤٥٨٠	١٧٧٦٠٠
مساحة الحوض بالدولة إلى مجمل مساحة الحوض%	٢٨	١٧	٤٠
طول نهر دجلة(كم)	٤٠٠	٤٤	١٤١٨
النسبة المؤية لطول النهر في الدولة الى مجمل طول النهر	٢٢	٢	٧٦
مساحة الحوض(ألف كم٢)	٤٦٥١٢	٧٧٦	٢٠٩٣٠٤
مساحة الحوض بالدولة إلى مجمل مساحة الحوض%	١٢	٠,٢	٥٤
الأمطار معدل الهطول (مليار م٣)	٥١٠	٤٥	٦٠
متوسط المياه السطحية (مليار م٣/سنة)	١٩٦	١٦,٣٧٥	٦٥,٢٠٠
متوسط المياه الجوفية	١٨	٥,١	٢,٩٦٥

المصدر : الجدول من عمل الباحث

*** إيران ١٣١٧٨٤ كم٢ أي ٣٢% من مساحة الحوض**

المحور الثاني :- الطلب على المياه في العراق وسورية

اولا – الطلب على المياه في العراق:

١ – الزراعة : تعد الزراعة المستهلك الأكبر للمياه في العراق ، اذ تبلغ نسبة المياه المستخدمة للزراعة في العراق ٩٢-٩٧% من مجموع المياه الكلي المستخدم في العراق [١٦]، اذ إن معظم الأراضي الزراعية في العراق يقع في المناطق الجافة في وسط العراق وجنوبه ، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحدود ٤٨ مليون دونم (١٢ مليون هكتار) ،١٦ مليون دونم منها في المناطق المطرية ١٦ مليون دونم في المناطق الاروائية أما الأراضي المزروعة والمخطط لزراعتها منذ بداية الثمانينيات كانت بحدود (٨,٧٤٧) مليون دونم، منها (٤,٦٠٥) مليون دونم في حوض دجلة ، و (٤,١٤٢) دونم في حوض الفرات [١٧].

وقد احتاجت المساحة المروية في العراق في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠ مليار م٣ من المياه والى ٤٥ مليارم٣ في عام ٢٠٠٠ ، مع العلم إن المياه التي تلزمنا لري هكتار واحد من الأرض المزروعة لو سيقناه بالطرق التقليدية لاحتجنا إلى ١٠٠٠٠الف م٣ في حين إننا لو استخدمنا الطرق الحديثة لري المساحة نفسها فيلزمنا ٧٥٠٠ ألف م٣ من المياه ، وهذا يتعلق كذلك بنوع النبات المزروع ، فكلما كانت النباتات شرهة للمياه زادت الحاجة المائية، ولمعرفة احتياجات العراق المستقبلية من المياه للزراعة ينظر الجدول رقم (٥).

٢ – المنزلي والصناعي : يزداد الطلب على المياه في القطاع المنزلي والصناعي مع توسعهما تلبية لطلب الأعداد المتزايدة من السكان ، فالصناعة تحتاج للمياه للصناعات التحويلية والتبريد وكذلك لإزالة النفايات التي تخلفها هذه العمليات ، في حين إن الطلب على المياه ازداد في جميع القطاعات في المنطقة العربية ، فانه ازداد بسرعة اكبر

---

[١٦] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تقويم مناهج إدارة واستخدام الموارد المائية في الزراعة العربية ،٢٠٠١.**

[١٧] **محمد عبد المجيد حسون : الأمن المائي العراقي ، دراسة في سير المفاوضات وقسمت المياه الدولية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٨، ص٢١٠.**

في الاستخدامات المنزلية ، فحصة القطاع المنزلي من المياه هي الآن أعلى بكثير من قطاع الصناعة[١٨]، كما أن ارتفاع مستويات المعيشة والنزعة الاستهلاكية يؤديان إلى ارتفاع الطلب على المياه في قطاعات أخرى ، فارتفاع الدخل مثلا يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحوم ويحتاج إنتاج اللحوم إلى مدخلات إضافية كبيرة من المياه ، كذلك فان التمدن والتحديث السريعين في المنطقة يدفعان الطلب على المياه الى الارتفاع بوتيرة أسرع حتى من النمو السكاني الإجمالي ، فالأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية يميلون الى استهلاك كميات اكبر من المياه للاستخدام المنزلي من الذين يحافظون إلى حد ما على اسلوب الحياة التقليدية ويعيشون في المناطق الريفية وهناك عوامل عدة تؤثر في الاستخدام المنزلي للمياه مثل : المسافة بين المنزل ومصدر المياه وانتظام الحصول على المياه وحجم الأسرة وأنماط استهلاك الناس للمياه[١٩].

لقد بلغ حجم الطلب المنزلي والصناعي على المياه في العراق في عام ١٩٨٥ الى ١ مليارم٣ للصناعة و١,٥ مليارم٣ للمنازل ، اما في عام ٢٠٠٠ فقد قدرت الاحتياجات بـ ١،٨٣ مليارم٣ للمنازل و ٠،٥ مليارم٣ للصناعة ، اما في عام ١٩٩٠ فقدرت بـ ١,٢٨ مليارم٣ للمنازل و ٢,١٤ مليارم٣ للصناعة[٢٠]، اما في عام ٢٠٠٥ فقد قدرت الاحتياجات كالآتي ١,٧٧ مليارم٣ للمنازل و ١ مليارم٣ للصناعة .

ويوضح الجدول الآتي الطلب الكلي المستقبلي على المياه في العراق

جدول رقم(٥)

الطلب الكلي المستقبلي على المياه في العراق مليارم٣ /سنة

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
زراعي	٤٠,١٠٩	٤٣,٣٠٠	٤٦,١٣١	٤٩,٠٠	٥٢,٩١٠
منزلي	٢,٢	٢,٨	٣,٣	٤,٠٠	٤,٩
صناعي	١,٥	٢	٣,٢	٤,٢	٥,٣
المجموع	٤٣,٨	٤٨,١	٥٢,٦٣١	٥٧,٢	٦٣،١١٠

المصدر : المنزلي والصناعي : نوار جليل هاشم : التوقعات المستقبلية لاستخدامات المياه في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٢-٢٣، ٢٠٠٧ ص٧٤.

ويوضح الجدول الآتي نصيب الفرد من المياه في العراق ، مع الأخذ بالحسبان ان العراق حاليا يستغل ٤٢,٥٦ مليارم٣/سنة من موارده ، وان العراق أقصى ما يمكن الحصول عليه من المياه هو ٦٠ مليارم٣ /سنة.

جدول رقم(٦)

نصيب الفرد من المياه في العراق م٣/سنة

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
عدد السكان / مليون	٢,٤٢٦,٤٠٢	٣٧,٥٩١,٠٨٧	٤٣,٥٧٨,٣٦٩	,٥١٩,٢٧١	٥٨,٥٦٥,٦٨١

[١٨] **تقرير السكان والتنمية ، العدد الأول ، ندرة المياه في العالم العربي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص١٣.**

[١٩] **المصدر نفسه ، ص٣٦.**

[٢٠] **منذر خدام ، المصدر السابق ،ص ٢١٦-٢١٧.**

في حال بقاء الاستغلال ٢,٥٦ مليار م٣/سنة	١٣١٢م٣	١١٣٢م٣	٩٦٧م٣	٨٤٢م٣	٧٢٦م٣
في حال زيادة الاستغلال إلى ٥٠ مليار م٣/سنة	١٥٤١م٣	١٣٣٠م٣	١١٤٧م٣	٩٨٩م٣	٨٥٣م٣
في حال زيادة الاستغلال الى٦٠مليار م٣/سنة	١٨٥٠م٣	١٥٩٦م٣	١٣٧٦م٣	١١٨٧م٣	١٠٢٤م٣

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على ان عدد السكان لعام ٢٠٠٧ هو ٢٩,٦٧٤,٧٥٤ ويمعدل نمو ٣%.

هذه الإحصاءات في حالة عدم المساس بحصص العراق المائية من الجانب التركي أما في حالة اكتمال المشاريع التركية ومنها مشروع الغاب ومشروع سد اليسو على نهر دجلة سيؤدي الى انخفاض مناسيب النهرين ، وعن مشروع سد اليسو ينظر: نوار جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، مجلة المستقبل العرابي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٩،ص٣٠.

ثانيا _ الطلب على المياه في سوريا :-

١- الزراعة:-

تعد الزراعة عماد الإنتاج في سوريا . وتبعا لذلك يلعب القطاع المائي دورا أساسيا في تحقيق التنمية الزراعية واستقرارها، مع ذلك فقد تراجعت مساحة الأراضي القابلة للزراعة من ٨٧٦٨ ألف هكتار في عام ١٩٦٨ إلى ٥٩٧٩ ألف هكتار في عام ١٩٩٥ بسبب التغيرات المناخية والطبيعية او بسبب التملح الناجم عن سوء استعمال مياه الري ، هذا التراجع شكل ضغطا على الأراضي المزروعة فعلا ، فتوسعت من ٢٦٥٥ ألف هكتار في عام ١٩٦٨ إلى ٤٩٨٢ ألف هكتار عام ١٩٩٥، وتوسعت أيضا المساحة المروية من ٤٧٧ ألف هكتار في عام ١٩٦٨ إلى ١٠٨٩ ألف هكتار في عام ١٩٩٥ [٢١]، إن المساحة المروية البالغة ١٠٨٩ تحتاج إلى نحو ١١ مليارم٣ من المياه المقننة استنادا إلى مقنن مائي حقلي يبلغ ١٠٠٠٠الاف م٣ للهكتار الواحد، أما في عام ١٩٩٧ فقد بلغت المساحة المروية حوالي ١٢٥٥ ألف هكتار، ويخطط لري مساحة إضافية تبلغ نحو ١١٣٥ ألف هكتار في عام ٢٠٢٠، وقدرت كمية المياه المستخدمة للزراعة في سوريا لعام ١٩٩٨ بـ(١٠,٦٤٤مليارم٣) [٢٢]، وقدرت في عام ٢٠٠٠ حوالي (١٠,٠٣١مليارم٣) [٢٣]، وعندما تصل المساحة المروية في سوريا مستقبلا الى نحو مليوني هكتار، فإنها سوف تحتاج إلى ٢٠ مليارم٣ من المياه مقدرة استنادا إلى المقنن المائي المستخدم في الوقت الراهن البالغ ١٠٠٠٠الاف م٣ للهكتار/سنة، أو إلى ١٥ مليارم٣ من المياه في حال تم تخفيض المقنن المائي الحقلي ليصبح نحو ٧٥٠٠الف م٣ للهكتار.

ينظر الجدول رقم (٨)

٢- المنزلي والصناعي:

توسع الطلب المنزلي على المياه من جراء تزايد أعداد السكان وتحسن نصيب الفرد الواحد من المياه في السنة ،ففي عام ١٩٩١ بلغ الإنتاج الفعلي من المياه المخصصة للاستعمال المنزلي نحو ٤٨٦,٨ مليونم٣/سنة وارتفع

---

[٢١] **المصدر نفسه ، ص١٨٣.**

[٢٢] **منذر خدام : المياه العربية ، الأزمة المشكلات الحلول ، منشور على موقع الحوار المتمدن العدد ٩٣٩، ٢٠٠٤/٨/٢٨.**

[٢٣] **المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي ، أعمال الندوة الثانية ، الكويت ،١٩٩٧،ص٨٨.**

إلى ٦٠٨,٨ مليون م٣/سنة في عام ١٩٩٥ حسب مصادر الإحصاء السوري [٢٤]، لتصل إلى ١٢٧٧,٥مليون م٣في عام ٢٠٠٠ [٢٥]، الصناعة بدورها تطورت خلال السنوات الأخيرة ، فقد احتاجت الصناعة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٠٠ مليون م٣/سنة [٢٦]، أما في عام ١٩٩٨ فقد قدرت المياه المستخدمة للصناعة بـ(١٩٤ مليون م٣) [٢٧] وارتفع إلى ٤٨٠,٩ م٣ لعام ٢٠٠٠ [٢٨]، أما بالنسبة إلى الاسكوا فان تقديراتها المستقبلية للاستخدام الصناعي والمنزلي في سوريا فيوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (٧)

الطلب على المياه في سوريا لتر/ يوم للشخص الواحد

الاستخدام	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
منزلي	١٤٠	١٤٥	١٥٠	١٥٥	١٦٠	١٦٥
صناعي	٤٠	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥

المصدر تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٩٥-٩٦.

أما الجدول الآتي فيشمل الطلب المستقبلي الكلي على المياه في سوريا.

الجدول رقم (٨)

الطلب المستقبلي الكلي على المياه في سوريا مليار م٣/سنة

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الزراعي	١٣,٩٦٠	١٥,٨٠٠	٢٢,٩١٩	٢٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
المنزلي	١,٠٦	١,٢	١,٤	١,٦٢	١,٨٧
الصناعي	٠,٣٣	٠,٤	٠,٨٤	٠,٦	٠,٧٣
المجموع	١٥,٣٥٠	١٧,٤٠٠	٢٤,٧٩٩	٢٨,٢٢٠	٣٢,٦٠٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

على الرغم من إن هناك دراسة أشارت إلى إن سوريا في عام ٢٠٠٨ بلغت الاستخدامات فيها حوالي ١٩,١٦ مليار م٣ /سنة [٢٩].

ويوضح الجدول الآتي نصيب الفرد من المياه في سوريا.

الجدول رقم (٩)

نصيب الفرد من المياه في سوريا م٣/سنة

السنة	٢٠١٠	١٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
عدد السكان/	٢٠,٣٦٢,٩٢٨	٢٢,٦٤٨,١١٢	٢٥,٢٧٦,٠٥٧	٢٥,٢٠٨,٩٣٢	٣١,٤٨٢,١٢١

[٢٤] منذر خدام، الأمن المائي العربي ، المصدر السابق، ص١٨٦.

[٢٥] حسان غانم : الوضع المائي في سوريا واقع وتحديات ، المصدر السابق .

[٢٦] منذر خدام، الأمن المائي العربي ، المصدر السابق، ص١٨٨.

[٢٧] منذر خدام : المياه العربية ، المصدر السابق .

[٢٨] حسان غانم : الوضع المائي في سوريا واقع وتحديات ، المصدر السابق

[٢٩] دراسة أوروبية تبين ان عام ٢٠٠ ادخل سوريا في ازمة جفاف وتوقعات باستمرار انخفاض المنسوب المائي ، منشور على موقع صدى سوريا ٢٠٠٨/١٢/٣٠.

مليون					
استغلال ٢١,٤٥٧ مليارم٣/سنة	١٠٥٤م٣	٩٤٨م٣	٨٤٩م٣	٧٦٤م٣	٦٨٢م٣

الجدول من عمل الباحث

بالاعتماد على إن عدد سكان سورية لعام ٢٠٠٧ هو (١٩,١٠٤,٠٠٠مع معدل نمو ٢,١٥%) [٣٠]. في دراسة أخرى تشير إلى إن أقصى ما يمكن الحصول عليه من المياه في سوريا هو ١٧,٥ مليار م٣/سنة [٣١].

من خلال ما تقدم نرى إن العراق وفي حال عدم المساس بحصصه المائية في المستقبل فانه لن يعاني من عجز مائي في حال استغلال موارده المائية كافة والبالغة ٦٠ مليارم٣ وهذا أمر من الصعوبة تحقيقه، أما في حال ثبات الاستغلال على ٤٢مليارم٣ /سنة فانه سيعاني من عجز مائي ابتداء من عام ٢٠١٠ ، كذلك الحال بالنسبة إلى سورية فانه إذا بقي الاستغلال ١٦ مليار م٣/سنة فإنها ستعاني من عجز ابتداء من عام ٢٠١٥.

الجدول رقم (١٠)

العجز المائي المتوقع في العراق وسورية مليار م٣/سنة

البلد/ السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
العراق	١,٨	٦,١	١٠,٦٣١	١٥,٢	٢١,١١٠
سورية	٦٥٠+	١,٤	٨,٧٩٩	١٢,٢٢٠	١٦,٦٠٠

الجدول من عمل الباحث

المحور الثالث : مستقبل الصراع والتعاون على المياه في دول الحوضين

اولا- دوافع الصراع:

تظهر الدوافع الأساسية للصراع على الماء العذب في الشكل المبين أدناه ، ومع انه من غير المقصود ان يكون هذا الشكل مسحا شاملا لجميع الدوافع الممكنة، إلا انه يبين بوضوح العدد الأكبر من الدوافع المتعددة التي تكمن وراء الصراع على الماء العذب، من ناحية جوهرية يتمثل الدافعان الرئيسان للصراع حول الماء العذب بأنماط الاستخدام غير المستدامة وقضايا الوصول والنوعية .

إن أنماط الاستخدام غير المستدامة تسوغ الإجهاد المائي وندرة الماء وكثيرا ما تتناقص إمدادات المياه المحدودة أيضا من جراء الاستغلال المفرط و/أو تدهور النوعية أو سيطرة دول المنبع وعدم إعطاء دول المصب حصصها المائية بصورة تكفيها ، وهذه المشاكل تنجم عن الندرة الطبيعية وازدياد الطلب وعدم توافر الإدارة الملائمة.

الشكل رقم (١)

توضيح تخطيطي لنطاق الصراع على الماء العذب ودوافعه

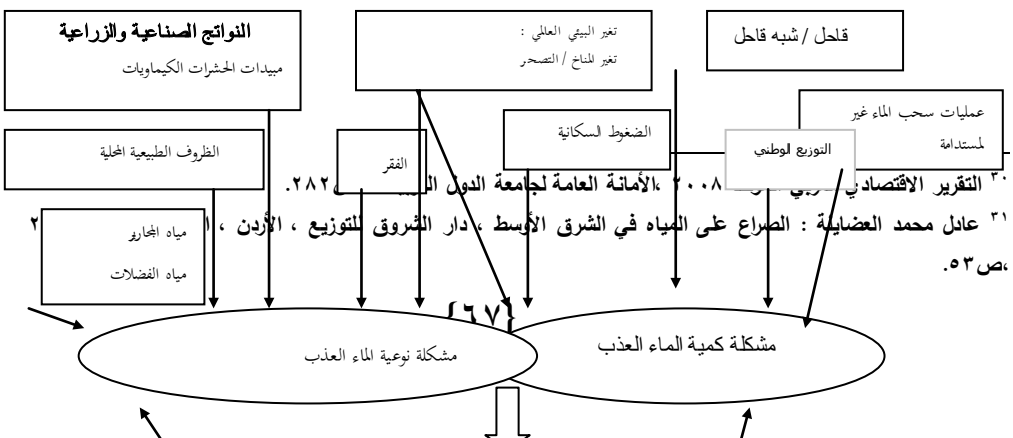

[٣٠] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،ص٢٨٢.**

[٣١] **عادل محمد العضايلة : الصراع على المياه في الشرق الأوسط ،دار الشروق للتوزيع ، الأردن ، ٢ ،ص٥٣.**

الصراع على الماء العذب

المصدر تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص١١٢.

اذا من خلال متابعتنا للشكل السابق نرى إن هناك ثلاث قوى رئيسة تتضافر لخلق مشكلة الندرة واحتمالات تشجيعها لقيام الصراعات والخلافات هي [٣٢]: استنفاذ أو تدهور المورد، والنمو السكاني، وأخيرا عدم المساواة في التوزيع أو في حرية الوصول إلى المورد ، والذي يعني حصول البعض على جزء اكبر مما يحصل عليه الآخرون ، وبالرغم من إن هذه القوى الثلاث تؤدي دورا دائما اتجاه هذه المشكلة ، إلا انه من الواضح إن عدم المساواة في التوزيع يعد العامل الأكثر تأثيرا بينها .

دوافع الصراع العربي–التركي على المياه:

إن تاريخ الأزمات المائية بين الدول الثلاث تشكل إحدى مؤشرات الصراع بينها ، فالأزمة الأولى كانت عام ١٩٧٤ عندما قامت تركيا بملء خزان كيبان وكذلك عندما قامت سورية بملء خزان الطبقة الأمر الذي أدى إلى توقف تدفق مياه نهر الفرات إلى العراق ، كما حدثت أزمة أخرى في عام ١٩٨٣، عندما انخفض منسوب خزان الطبقة واحتجت سورية على تركيا كونها السبب في ذلك [٣٣]، وفي بداية عام ١٩٩٠ تجدد سوء التفاهم بين تركيا من جهة

[٣٢] **ساندرا بوستيل : تقسيم المياه الإقليمية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ترجمة شويكار زكي، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ص٥٩.**

[٣٣] **محمد احمد السامرائي : نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١،ص٧٤.**

والعراق وسورية من جهة أخرى وتطور ذلك الوضع إلى مواجهة خطيرة فقد قامت تركيا بتحويل مياه الفرات لغرض ملء سد أتاتورك [٣٤]. ويمكن إيجاز أهم النقاط التي قد تؤدي إلى الصراع بما يلي:-

١ - لم تتمكن دول الحوض في التوصل إلى صيغة كاملة شاملة لتقسيم المياه وضبطها وتوزيعها ومن ثم إلى زيادة الإيرادات في إطار جماعي ملزم وعلى قاعدة القانون الدولي ومصالح كل الأطراف ، وقد كانت هناك اتفاقيات عدة بين البلدان الثلاث إلى ان تركيا لم تلتزم ببنود هذه الاتفاقيات ، فقد تجسدت مواقف تركيا ولاسيما في قضية نهر الفرات في عدم الاعتراف بالصفة الدولية للنهر اذ تعده نهرا عابرا للحدود، كما تعد مياه النهر ثروة قومية خاضعة لسيادة الدولة التركية وحدها ويؤكد الأتراك بأنه ليس هناك قوانين دولية تفرق بين مجاري (المياه الدولية) التي تمر عبر الحدود [٣٥]، على اعتبار ان مياه نهري دجلة والفرات هي مياه وطنية عابرة للحدود وليست مياها دولية مشتركة وهي بالتالي لا تخضع للقسمة، كذلك تعد تركيا ان لديها حق السيادة المطلقة على مياه النهرين التي تجري على أراضيها كونها مصدرا وطنيا مثل النفط.

٢ - استمرار تركيا بإنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات من دون مراعاة حقوق العراق وسورية وحصصهما في كميات المياه الواردة إليهما وخصوصا مشروع الكاب ومشروع سد اليسو على نهر دجلة.

٣ - استمرار التعاون التركي الإسرائيلي والذي بدت بوادره في عام ١٩٨٦ عندما طرحت تركيا مشروع أنابيب السلام فضلاً عن مشاريع أخرى لنقل المياه إلى إسرائيل منها مشروع الأكياس العائمة، وهناك مشروع آخر يتم التفكير فيه لنقل المياه إلى إسرائيل عبر أنبوب طويل يسير في البحر المتوسط لشواطئ إسرائيل [٣٦].

٤ - النظر إلى المياه كأحد عناصر الأمن القومي، إذ تتجه دول المنطقة في سياق تغيير العلاقات الدولية ومناخ الاستثمار الدولي إلى الزراعة وتحديدا المحاصيل الغذائية وليس أمامها سوى الري الدائم في ظروف الجفاف السائد.

٥ - وجود حزب العمال الكردستاني في أراضي سورية والعراق واستخدام المياه كورقة ضغط على البلدين لإخراج هذا الحزب من الأراضي السورية والعراقية.

٦ - رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وهذا يتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً وبدوره يتطلب الاستخدام الأقصى للمياه من اجل الحصول على تنمية زراعية متقدمة ،كذلك تظهر تركيا نفسها كقوة إقليمية بارزة في المستقبل على الصعيد المائي بحيث إنها سوف تمارس المزيد من الضغوط على جيرانها لأجل إحكام السيطرة التي تملكها الآن على هذا المورد [٣٧].

اذا كل هذه الدوافع قد تؤدي إلى الصراع بين الدول الثلاث ولكن يجب عدم الانجرار إلى هذه العوائق ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية من اجل تحقيق الأمن والسلام في المنطقة فالحروب لا تؤدي إلا إلى الكوارث .

---

[٣٤] العلاقات العربية –التركية حوار مستقبلي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥،ص١٥٧.

[٣٥] طارق المجذوب : لااحد يشرب ، بيروت ، شركة رياض الريس للكتب والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص٢٤٧-٢٤٨.

[٣٦] محمد مورو : الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، منشور على موقع الجزيرة نت ٢٠٠٨/١/١٢.

[٣٧] زلميس م .دومينيغيز كورتينا ، الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة ، فصل من كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والإفريقية ، ترجمة سعد الطويل و مصطفى مجدي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٥١.

ثانيا: محفزات التعاون:

بدأ التعاون في حوضي دجلة والفرات منذ عام ١٩٢٠ إذ وقعت أول معاهدة بين فرنسا وبريطانيا كقوتين عظمتين في المنطقة في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٣٠ وقع البروتوكول الفرنسي – التركي والذي تضمن التعاون فيما بينهم في استعمالات نهر الفرات [٣٨].

أما بين الدول العربية وتركيا فقد بدأ التعاون في عام ١٩٤٦عندما وافق كل من العراق وتركيا على مراقبة الأنهار وإدارتها بصورة مشتركة [٣٩]، بعد ذلك عقدت لقاءات ثلاثية بين الدول الثلاث في منتصف عام ١٩٦٠ على الرغم من عدم توصل الأطراف المجتمعة بصورة رسمية إلى حل نهائي [٤٠]، بعد ذلك عقد بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في عام ١٩٧١ [٤١]، بعدها عقدت اللجان الفنية للدول الثلاث بصورة مشتركة خمس دورات للمدة من ١٩٧٢–١٩٧٤ اقتصرت المباحثات فيها عل ملء خزانات كيبان والأسد والحبانية بالمياه [٤٢]، بعد ذلك وفي عام ١٩٨٠ وقع محضر اجتماع اللجنة العراقية– التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، وفي عام ١٩٨٣ انضمت إليهما سورية [٤٣]، وفي عام ١٩٨٧ وقعت سورية وتركيا بروتوكول عام ١٩٧٨ في دمشق ، وفي عام ١٩٨٨ صدر بيان عن اجتماع وزراء الري والمياه لدول تركيا وسورية والعراق حول المياه الإقليمية لنهري دجلة والفرات على أساس حسن النية والجوار درسوا فيها مقترحات اللجان الفنية المتعلقة بحوضي دجلة والفرات والاحتياجات المائية للدول الثلاث ، وفي عام ١٩٩٢ أكد بيان اجتماعات وزيري خارجية سورية وتركيا الموقف المبدئي لتركيا الذي يدعو إلى عدم المساس بحقوق سورية والعراق من المياه [٤٤]، بعد ذلك جرت اجتماعات بين البلدان الثلاث ، ولكن لم تناقش هذه الاجتماعات توزيع حصص جديدة لكل من سورية والعراق بل تضمنت المحافظة على نوعية المياه وغيرها ، وأخيرا جاءت زيارة عبد الله غول إلى العراق وقد كان لموضوع المياه أهمية في المباحثات التي جرت .

إن قضية المياه قد ينجم عنها تعاون عربي – تركي لا سيما بشان الحاجة الملحة إلى طلبات السكان المتزايدة في البلدان المعنية على إن هذا السيناريو لم يحدث حتى الآن ، على الرغم من وجود أسباب عديدة تؤكد على مبدأ التعاون ومنها [٤٥]:–

---

[38] Ibrahim Kaya ; the Euphrates, Tigris basin , An overview and opportunities for cooperation under international law , internet ,2008.

[39] Ice case studies ; Euphrates, Tigris river dispute , internet ,1997.

[40] Aoran T.wolf and Joshua T.newton ; the Euphrates, Tigris basin , case study Tran boundary dispute resolution.

[٤١] محمد عبد المجيد حسون ، المصدر السابق، ص١٠٩.

[٤٢] محمد احمد عقلة المومني : جيوبوليتيكا المياه (الأسس القانونية لتقاسم المياه المشتركة في الوطن العربي) ، اربد ، دار الكتاب الثقافي ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٥، ص٩٤.

[٤٣] – تطوير اطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٤٣.

[٤٤] نقلا عن نوار جليل هاشم : سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٥٩ ،٢٠٠٩،ص٤٢.

[٤٥] محمد احمد السامرائي ، المصدر السابق ، ص٧٧.

١ – إن التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية أحواض الأنهار ، الأمر الذي يجعل الإستراتيجية المقترحة متوافقة مع الاتجاه السائد عالميا في تنمية أحواض الأنهار .

٢ – يؤيد العلماء في مجال البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة تلك السياسة التكاملية لفوائدها ، الأمر الذي يوفر أرضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الإقليمي.

٣ – إن مشروعات التنمية التكاملية التي تدور في تعاون إقليمي هي المدخل الأكثر قبولا للحصول على التمويل الدولي حاليا والذي لن يقوم على تمويل مشروعات فردية ، إلا في اطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه كما إن مؤسسات التمويل، تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دول المشروع على موافقة جيرانها ولاسيما دول المصب.

إن هذا التعاون من المفترض أن يفيد الطرفين على السواء ويوحد مصلحة متأصلة في الاعتماد المتبادل على بعضهما البعض مع العلم أن العمليات الاقتصادية تنتج المكاسب ولكن بثمن، وبما انه لا توجد آلية تلقائية لتوزيع التكاليف والمكاسب بشكل منصف فقد ينشا الصراع حول توزيعها، لذا من الأمور الحيوية ان تنطوي المعاملات التي ينخرط فيها الأطراف والتي تقوم بدور حاسم في بناء الثقة المتبادلة على مبادلة الصراعات المحتملة بالمكاسب الاقتصادية [٤٦].

ان التعاون العربي – التركي يعتمد بصورة أساسية على وصل شبكات النقل الكهربائية وبيع الطاقة الكهربائية في الاتجاهين هما من أكثر الخيارات الواعدة للتعاون العربي– التركي ، فمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وفي حال اكتماله سيرمي إلى تحويل المنطقة الكردية والتي تبلغ مساحتها ٧٣,٨٣٦ كم٢ (اي حوالي ٩,٥% من مساحة البلاد الإجمالية) الى خزان الشرق الأوسط من المياه ومعمله المفترض في إنتاج الطاقة الكهرومائية [٤٧].

ويعد الجوار الجغرافي اكبر سوق في الشرق الأوسط للطاقة والمياه لا سيما وان الحاجة إلى هذه المشاريع قد أصبحت ضرورة بعد مؤشرات الإجهاد والنقص الظاهر وستكون تركيا الممون الرئيس، فقد أصيب قطاع الطاقة في العراق بأضرار عدة ناجمة عن الحروب الثلاث التي خاضها العراق وهو بالتالي بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل، فضلاً عن ذلك فهناك محطات توليد عدة دمرتها قوات التحالف ، كما أدت الأعمال التخريبية إلى تعطيل صيانة قطاع الكهرباء فيه، وقد تكون ثمة فوائد عديدة لربط شبكة الكهرباء التركية بشبكات سورية والعراق ، والفائدة التقنية في عمليات الربط هذه هي لتامين مصادر بديلة للطاقة الكهربائية في حال حصول عطل طارئ يؤدي إلى التوقف في توزيع الطاقة فضلاً عن تحقيق وفر في الصيانة وتخزين الطاقة الاحتياطية، كذلك هنالك فائدة إضافية من جراء الوصل بين تركيا وكل من جارتها وذلك ناجم عن نمط الاستهلاك وكذلك عن عدم تطابق أوقات ذروة الحمولة، وهذه الفروقات لها أهميتها في ما يختص بدورة الاستهلاك [٤٨]، أما في حالة عدم الوصول الجانب العراقي والسوري من جهة والجانب التركي من جهة أخرى إلى اتفاق وتعاون بينهم يجب العمل ضمن السيناريو الثاني وهو: سيناريو تعزيز التعاون العراقي– السوري ويشمل نقاط عدة:

---

[٤٦] **نوار جليل هاشم ، المصدر السابق ، ص٤٩.**

[٤٧] **طارق المجذوب ، المصدر السابق ، ص٢٢٧.**

[٤٨] **المصدر نفسه ،ص ١٤١–١٤٢.**

١ – يجب الضغط على تركيا عن طريق الاحتكام إلى القانون الدولي في حل المشاكل القائمة حول البلدين بين الأطراف الثلاثة.

٢ – ضرورة التنسيق بين العراق وسورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة عن طريق إدارة مائية متكاملة واحدة.

٣ – التعاون البناء والمتواصل بين الخبراء والفنيين والقانونيين في العراق وسورية لإعداد ما يلزم من دراسات للتعامل مع تركيا سواء بصدد التعاون الفني في مجال المياه أو تقسيم المياه.

٤ – البحث عن موارد مائية جديدة لمواجهة النقص المائي المتوقع.

الخاتمة:

ان النزاعات في حوضي دجلة والفرات حول الحقوق المائية للدول الثلاث تبرهن على إن هناك حاجة للتعاون والتنمية، اذ ان النزاع في المنطقة مبني على أساس عدم التوافق بين العرض والطلب بالاقتران السريع مع مشاريع غير منسقة[٤٩]، لذلك من الضروري وجود تعاون بين الطرفين العرب من جهة والأتراك من جهة أخرى ليس فقط لتجنب الصراعات، ولكن لحماية النظم الطبيعية التي تشكل جزءا أساسيا في الاقتصاديات الإقليمية، وقد أصبح الأمر الآن أكثر خطورة بدخول العالم في لعبة تمثل فيها حصول اي طرف على كم أكثر من المياه يعني حرمان الطرف الآخر من جزء من حصته، كما إن السماح باشتعال المنافسة سواء في عالم الأسواق او في عالم السياسة الدولية لفرز الرابحين والخاسرين لا يعد قضية رابحة للجميع لان أي إفساد للنجاح والانتصار في عالم اليوم سوف يقابله تكاليف باهظة نتيجة لعدم الاستقرار الإقليمي والتدهور البيئي.

إن تحديد المعقولية والعدالة كمبدأ سائد في تحديد حصص المياه واستخدامها في أحواض الأنهار المشتركة يعد من الإسهامات الواضحة للقانون الدولي، لذلك يجب الاحتكام إلى القانون الدولي من اجل تعزيز التعاون العربي التركي الدائم والذي له أهمية حيوية لدول المنطقة، فالعلاقات الاقتصادية تعزز فرصا كبيرة للتعاون عوضا عن الصراع.

[49] Aysegul Kibaroglu ;water for sustainable development in the Euphrates, Tigris river basin ,department of international relations ,middle east technical university ,Ankara,Turky.